الأنباء
الخميس 19 فبراير 2015

لقاء على عشاء بين الحريري وعون ومصدر نيابي لـ «الأنباء»: اللقاء يفرج الأجواء الرئاسية

فشل الجلسة 19 في انتخاب رئيس للبنان فهل تنجح الـ20؟

عدد من النواب الذين حضروا في قاعة البرلمان لحضور الجلسة 19 لانتخاب الرئيس التي لم يكتمل نصابها (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

انعقدت الجلسة الحوارية السادسة في مقر رئاسة مجلس النواب أمس، بين فريقي تيار المستقبل وحزب الله، بينما «فرطت» الجلسة النيابية التاسعة عشرة لانتخاب الرئيس كسابقاتها بسبب مقاطعة نواب حزب الله والتيار الوطني الحر، الأمر الذي أفقد الجلسة النصاب. جديد الجلسة الحوارية تناولها ملف رئاسة الجمهورية كما توقع النائب محمد الحجار عضو كتلة «المستقبل».

اما بالنسبة لجلسة الانتخاب فالمشهد النيابي لم يتغير إلا من حيث عدد النواب الحاضرين الذين بلغ عددهم 56. وعلى هذا أعلن رئيس المجلس نبيه بري التأجيل الى الأربعاء 11 مارس المقبل.

الى ذلك، ثمة جديد استثنائي، يتمثل في اللقاء على عشاء بين الرئيس سعد الحريري والعماد ميشال عون، تولى التحضير له وزيرا الخارجية والداخلية جبران باسيل ونهاد المشنوق.

معلومات الصباح توقعت حصول هذا اللقاء في وقت قريب، ومعلومات الظهيرة حسمت موعده مساء امس، لاعتبارات تتعلق بسفر وزير الخارجية باسيل اليوم الى الخارج، فيما يبدو ان إقامة الرئيس الحريري في بيروت.

وطبقا لاتصالات آخر النهار فان الاتفاق تم على ان يكون اللقاء على مائدة الرئيس سعد الحريري في بيت الوسط، وتحت مظلة التعزية بالرئيس الشهيد رفيق الحريري بمناسبة حلول ذكراه العاشرة.

وتعول القوى السياسية على هذا «العشاء العلني» كثيرا، ويذهب البعض الى حد توقع انفراج أجواء رئاسة الجمهورية، كأن ينتهي العشاء الدسم بنتيجة دسمة ايضا، سواء بالتفاهم على الرئاسة لعون، وهذا مستبعد دون مشاورات محلية وإقليمية، او التوصل الى شخصية مارونية قادرة على استقطاب اكبر مساحة سياسية ممكنة، على المستوى الوطني العام.

ولفت مصدر نيابي لـ «الأنباء» الى ان الجلسة الانتخابية الجديدة لمجلس النواب المقررة في 11 مارس تمثل الرقم 20، وهو رقم الجلسة التي انتخب فيها الرئيس ميشال سليمان لرئاسة الجمهورية عام 2008. فهل يعبر التاريخ عن نفسه؟

رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع، وكدأبه بعد كل جلسة مؤجلة لانتخاب الرئيس أطل عبر الشاشات ليتحدث عن استمرار مقاطعة حزب الله والتيار الوطني الحر لجلسات الانتخاب، كما رد على بعض ما جاء في الخطاب الأخير للسيد حسن نصرالله الأمين العام لحزب الله.

وتناول جعجع مقاطعي جلسات الانتخاب الرئاسي وتوقف أمام قول الرئيس نبيه بري انه «ولأول مرة حصل اللبنانيون على جائزة كبيرة هي لبننة انتخاب رئيس الجمهورية وخسروها». وقال: برأيي اننا لم نخسر الجائزة ومازال بوسعنا استردادها، لقد كان باستطاعة الفرقاء انتخاب رئيس للجمهورية لكنهم لم يتفقوا، والبعض منهم لم ينزل الى مجلس النواب، وانا أتمنى أخذ العبرة من كلام الرئيس بري لنذهب كلنا معا الى الجلسة العشرين ونبقى حاصلين على لبننة الاستحقاق، إلا اذا أصر المعطلون على التعطيل، وأن يضعوا قرارنا الحر في زاوية من زوايا اللعبة الإقليمية.

والنقطة الأهم في موضوع الرئاسة، يقول جعجع قول السيد حسن نصرالله: «لكل الحريصين على منع الفراغ، وعلى إعادة إنتاج المؤسسات في لبنان، أقول لهم لا تنتظروا متغيرات في الجلسة والعالم والخارج ،لا تنتظروا الملف النووي الإيراني، لا تنتظروا المفاوضات الأميركية ـ الإيرانية، لا تنتظروا المفاوضات ولا الحوار الإيراني ـ السعودي، لا تنتظروا اي شيء في المنطقة.

وأضاف جعجع: المهضوم بالأمر انني لم أعرف لم يتكلم السيد حسن؟ هل يتحدث لنا، ونحن نواظب على الحضور الى مجلس النواب ومعنا 14 آذار وكتلتي بري وجنبلاط؟ الذي ينتظر هو من يعطل الانتخابات الرئاسية، أما الذي لا يشارك بالتعطيل فلا ينتظر شيئا.

وقال: أتمنى ان يسمع السيد حسن هذا الكلام قبل غيره وان يتصرف على اساسه دون انتظار اتفاق ايراني ـ سعودي او ايراني ـ اميركي، ويرسل كتلته الى المجلس النيابي في الجلسة العشرين في 11 مارس فتحل المشكلة.

واضاف: يدعو السيد حسن الى انشاء استراتيجية وطنية لمواجهة الارهاب، وانا معه بدون تردد، لكن الاستراتيجية الوطنية تعني ان كل فرقاء البلد سيكونون فيها، ويكون قرار هذه الاستراتيجية في الحكومة الاستراتيجية الوطنية لا يعني ان حزب الله يتخذ القرار والباقين يلحقونه ويتحملون تبعاته.

وتوقف جعجع امام قول خطير للسيد نصر الله، بأننا قد نتفق على عدو هو الارهاب ونختلف للاسف على عدو هو اسرائيل، وهذا غير صحيح، نحن متفقون على عدو هو الارهاب، ومتفقين على عدو هو اسرائيل، انما من جديد الذي لسنا متفقين عليه هو من يتخذ القرار بكيفية مواجهته وكيف وأين.

وردا على دعوة نصر الله للتنسيق بين الجيش اللبناني والجيش العربي السوري وبين الحكومتين وقال جعجع، اين الجيش العربي السوري، هناك جيوش عديدة، وأين الحكومة السورية التي علينا التنسيق معها؟

ودعا جعجع نصر الله الى اجراء استطلاع للشعب اللبناني لنعرف ماذا يريد.

واخيرا عن الحوار بين «القوات» و«التيار الحر» مستمر ولا اخفي ان المهمة صعبة، مختلفون على مائة شغلة وشغلة، جربنا البدء بملف رئاسة الجمهورية، تبين ان وجهات نظرنا مختلفة، من اجل هذا وضعنا موضوع الرئاسة جانبا مع التبابعة بها، وانصرفنا الى الامور الاخرى، ونحن الآن نعمل على تحضير ورقة مبادئ كبرى، والآن نستعرض ورقة تلقينا من التيار لنرد عليها، وأعلم البعض ليس مسرورا بهذا الحوار، لكننا نحاول تخطي بعض العقبات، ونحن مستمرون بالحوار، وان كان في حضننا جمرة، اسمها رئاسة الجمهورية التي لم نتفق حت الآن على تصور موحد حيالها.

بدوره النائب الكتائبي ايلي ماروني قال بعد اعلان تأجيل الجلسة، كل في لبنان يغني على ليلاه، الا على ليل الوطن، لقد اصبح هناك 200 كم مربع من اراضي لبنان في عهدة داعش، الا تدركون أننا نعيش الفيدرالية في مجلس الوزراء.

وسأل المقاطعين للجلسات اين دفاعكم عن وحدة لبنان وضد الفيدرالية؟ ومن يتحمل مسؤولية الفراغ في الرئاسة والذي يمكن ان يصل الى الحكومة، وشلل مجلس النواب والفراغ المرتقب في المؤسسات العسكرية الذي سيؤدي الى ازمات جديدة، كل ذلك هو نتيجة الفراغ الرئاسي، والمسؤول الاول، والاخير هو المعطل للنصاب والذي يتحمل كامل المسؤولية، لذلك نطالب اليوم اركان الحوار وكل المتحاورين ان يتجاوزوا قبل ضياع لبنان، وان يكون موضوع الرئاسة هو البند الاول.

وتوجه ماروني الى جمعيات الحراك المدني سائلا عن اين هم اليوم من حركة الدفاع عن رأس الدولة، والمطالبة برئيس الجمهورية ومهاجمة معطلي النصاب؟

في هذا الوقت، اعلن العماد ميشال عون سحب ثقته بوزير الدفاع سمير مقبل بسبب تمديده غير القانوني للواء محمد خير امين مجلس الدفاع بعد بلوغه السن القانونية، وردا على العماد عون، قال وزير الدفاع سمير مقبل ان التمديد ستة اشهر للواء محمد خير موضوع قانوني ويستند الى المرسوم الاشتراكي 102 كما ان التمديد لمدير مخابرات الجيش العميد ادمون فاضل من صلاحياته حكما بموجب المادة 55.

من جهة اخرى، تلقى النائب وليد جنبلاط برقية شكر جوابية من الرئيس الفرنسي هولاند الذي اكد أن فرنسا لن تزعن للظلامية وان الديموقراطية هي حرية التعبير والتفسير والابداع، وهي ايضا التعددية والتنوع.

النائب ماروني: 200 كلم مربع من أراضي لبنان بيد داعش

حراك رئاسي يطلقه الراعي العائد من الفاتيكان

بيروت ـ محمد حرفوش

تترقب الأوساط السياسية عودة البطريرك الماروني بشارة الراعي من الفاتيكان اليوم الخميس، لمعرفة نتائج لقائه مع مدير دائرة الشرق الأوسط وأفريقيا في الخارجية الفرنسية جان فرانسوا جيرو ووزير خارجية الفاتيكان ومسؤول العلاقات مع الدول بول كالاغير، حيث تناول البحث سبل إنهاء الشغور في سدة رئاسة الجمهورية والتحرك المطلوب لبنانيا والدور الذي يجب على الدول الصديقة أن تؤديه في هذا الشأن.

ووفق مصادر متابعة، فإن اقتناعا قد تولد عند جميع الأطراف اللبنانية بعد حوالي 10 أشهر على الشغور الرئاسي، بأن الأفق مسدود وأنه لا جديد رئاسيا، لكن وحدها عودة الراعي من زيارته الفاتيكانية قد توجد معطى جديدا، خصوصا ان المعلومات الواردة من هناك تتقاطع عند التأكيد ان البطريرك سيحاول فور عودته إطلاق دينامية قد تتبلور ان عبر اجتماع مسيحي موسع أو عبر دعوة الزعماء المسيحيين الأربعة للاجتماع تحت سقف بكركي من جديد.

وبحسب المصادر، فإن حراك الراعي المرتقب سيتزامن مع محاولات الفاتيكان تفكيك خطر الأزمة السياسية التي تخنق لبنان والتي تتركز بشكل أساسي على الاستحقاق الرئاسي، وقالت: صحيح ان للفاتيكان هموما كثيرة في لبنان، لكن ذلك لا يحجب أولوية وصول رئيس جديد الى قصر بعبدا. وتحدثت المصادر عن سعي فاتيكاني متجدد مع باريس وواشنطن وعواصم أخرى بما فيها موسكو من أجل إنجاز الاستحقاق الرئاسي وتأمين ظروف حصوله.

«تجدد المواجهة» بين العمادين عون وقهوجي

بيروت: المواجهة بين «العمادين» ميشال عون وجان قهوجي تتجدد وتفتح بقوة للمرة الثانية بعدما كانت شهدت جولة أولى قبل عامين عندما اتخذ «قرار سياسي» بالتمديد للعماد قهوجي في قيادة الجيش في أول إشارة عملية الى حجز مكان له في الاستحقاق الرئاسي كمرشح متقدم الفرص والحظوظ، والى بقائه على الأقل في مقاعد الاحتياط إذا آلت معركة الرئاسة، كما في العام 2008 الى تغليب خيار الرئيس التوافقي على أساس تسوية سياسية عرفت بـ «اتفاق الدوحة».

«الشرارة» الى المواجهة المشتعلة من جديد كانت قرار وزير الدفاع سمير مقبل بالتمديد للأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد خير الذي يحال على التقاعد في 22 الجاري (أي بعد أيام).

وهذا التمديد للواء خير يعني فتح باب التمديد لكل المواقع القيادية الأمنية والعسكرية بدءا من التمديد الذي حصل لمدير المخابرات العميد إدمون فاضل، مرورا بالتمديد للواء إبراهيم بصبوص في مديرية قوى الأمن الداخلي، وصولا إلى التمديد لرئيس الأركان اللواء وليد سلمان ولقائد الجيش العماد جان قهوجي الذي تنتهي مدة خدمته الممددة في سبتمبر المقبل.

المعركة التي فتحها عون، معركة التمديد العسكري، صوب فيها مباشرة على وزير الدفاع معلنا سحب الثقة منه. وهذه خطوة معنوية سياسية لا مفاعيل قانونية وعملية لها، لأن سحب الثقة يتم في مجلس النواب ويستلزم انعقادا ونصابا وإجراءات، وهذا كله غير متاح وغير ممكن حاليا، خصوصا في ظل الحرص على الحكومة ووجود مصلحة للجميع في وجودها واستمرارها.

ولكن عون الذي فتح ناره على مقبل كان يقصد بطريقة غير مباشرة العماد قهوجي والقوى السياسية التي تدعم بقاءه في قيادة الجيش لإبقائه في حلبة السباق الرئاسي، وبالتالي تدعم وصوله الى قصر بعبدا بعد استنفاد ورقة مرشحي المعركة، 8 و14 آذار، والانتقال الى مرحلة البحث عن الرئيس التوافقي. وما يزعج العماد عون ليس فقط بقاء قهوجي في قيادة الجيش وفي سباق الرئاسة، وإنما أيضا إخراج صهره العميد شامل روكز من الجيش ومن السباق الى قيادة الجيش، لأن مبدأ التمديد المعمول به لا ينطبق عليه وسيكون عليه مغادرة موقعه عندما يحال الى التقاعد هذا العام.

وفي وقت تشق قرارات التمديد طريقها، فإن مرسوم رفع سن التقاعد للضباط، والذي هو الحل والمخرج بالنسبة للعماد عون، مجمد من قبل قيادة الجيش تحت عنوان التريث، وحيث ترى أوساط أن قهوجي يرد في الموضوع الرئاسي باستخدام الورقة العسكرية وعلى أساس معادلة «رئاسة الجمهورية (لـ قهوجي) مقابل قيادة الجيش (لـ روكز)».

فإذا ظلت محاربة عون لقهوجي للحيلولة دونه والرئاسة، فستقابلها ممانعة قهوجي لوصول روكز الى قيادة الجيش وعدم تسهيل هذا الأمر.

أما الأسباب التي أعلنها عون وأعطتها أوساطه لخطوة الاعتراض على قرار وزير الدفاع فهي:

● أن توقيت صدور قرار التمديد جاء غداة تعطيل مجلس الوزراء بسبب عدم الاتفاق على آلية إصدار القرارات فيه. فكيف يمكن أن يتعطل مجلس الوزراء من جهة، فيما يحق لوزير اتخاذ خطوة بهذا الحجم من دون استشارة أحد؟

● إذا كانت الحجة للتمديد سابقا لقائد الجيش بسبب دخول حكومة الرئيس نجيب ميقاتي مدار تصريف الأعمال وتوقفها عن الاجتماع، فإنه لا مبرر اليوم لتأجيل تسريح الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع بقرار إداري من وزير الدفاع وباقتراح من قائد الجيش في ظل حكومة تجتمع وتصدر المراسيم.

● ان ضباط المؤسسة العسكرية يعانون من هبوط بالمعنويات بسبب عدم احترام القوانين، خصوصا بشأن مسائل التمديد، «لأنه يحق لكل شخص أن يكون طموحا عندما يصل إلى رتبة معينة، ويأخذ وظيفة معينة، ولكن هذا الأمر قطع على الضباط عندنا، كما لو أنهم وضعوا لهم سقفا».

طعمة لـ «الأنباء»: هناك قرار وقناعة لدى الجميع بعدم إسقاط الحكومة

بيروت ـ أحمد منصور

أبدى عضو كتلة المستقبل النائب نضال طعمة تخوفا من «ألا تنتج الحكومة»، لافتا الى «وجود قرار وقناعة لدى جميع الأطراف السياسية بألا تسقط هذه الحكومة»، مشيرا الى «ان كلام الأمين العام السيد حسن نصرالله الأخير يؤكد على هذا الموضوع لجهة ان الحكومة وعلى الرغم من كل سيئاتها هي حاجة للبلد»، مؤكدا «انه في حال سقطت الحكومة يعم الفراغ الشامل في المؤسسات الدستورية وعندها ما من احد يستطيع إجراء استشارات نيابية لتشكيل حكومة جديدة»، لافتا الى «ان وجود الرئيس سعد الحريري في لبنان يساعد في تحريك الأجواء الحكومية عبر الاتصالات والمساعي التي تجري لحل العقد والصعوبات التي تعترض مسيرتها»، آملا من الله تعالى مساعدة رئيس الحكومة تمام سلام التعايش مع هذه المشكلة لعدم وجود خيار آخر في المدى المنظور»، وتمنى «الوصول الى بلورة صيغة حول آلية اتخاذ القرارات وتؤمن استمرارية عمل مجلس الوزراء بشكل مريح أكثر وعندها لا يعود يفتح مجالا أمام «القيتوات» المتبادلة»، موضحا ان الرئيس سلام يجري اتصالات تصب في هذا السياق»، مؤكدا «ان لبنان بحاجة الى بقاء الرئيس الحريري فيه بين أهله ومحبيه».

وقال طعمه في تصريح لـ «الأنباء»: «ان خطاب الرئيس سعد الحريري الذي ألقاه في الذكرى العاشرة لاغتيال الرئيس رفيق الحريري كان خطابا وطنيا بامتياز، فهو دعا حزب الله الى التفاهم على إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، وقد رد نصرالله وأعلن موافقته على هذا الموضوع. ان الحريري شدد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة عبر مؤسساتها الشرعية والأمنية، وعلى ان يكون قرار الحرب والسلم بيدها.. طبعا ان نصرالله لفت الى ان لبنان يتأثر بدول المنطقة، نحن نعتبر «ان نصرالله لم يوفق بهذا الكلام لأنه بدا وكأنه يصر على انه مهما تكلم بهذا الموضوع، فنحن نستمر بالتدخل في سورية، وان عملنا اليوم بات بتحديد مصير المنطقة ككل». وتابع طعمة «نحن لا يمكننا ان نوافق على هذا الأمر، فنحن عندما ذهبنا الى الحوار نعلم ان هناك مشاكل وخلافات مع حزب الله بالنسبة لهذا الموضوع، هناك مشكل كبير لاسيما ان القرار ليس بيده إنما القرار إيراني».

نضال طعمة

تنويه

تعليقا على الخبر المنشور في جريدة «الأنباء» في عددها أمس ضمن فقرة «أخبار وأسرار لبنانية» حول معلومات منسوبة الى «مصادر في حزب الله» أصدر مكتب العلاقات الإعلامية في الحزب التنويه التالي:

ورد على صفحات صحيفتكم الغراء تاريخ 18 /2 /2015 خبر في فقرة أسرار الصحيفة فيه معلومات منسوبة الى «مصادر في حزب الله».

يهمنا في العلاقات الإعلامية في حزب الله أن نعيد التذكير بالسياسة الإعلامية الثابتة المتبعة من حزب الله، والتي تقوم على الامتناع عن استخدام صيغة المصادر لإعلان المواقف السياسية، أو تمرير التعليقات على الأحداث، وبالتالي فإن ما نشر في صحيفتكم اليوم لا يعبر عن موقف حزب الله من القضايا المطروحة.

تحليل إخباري

الحوار بين المستقبل وحزب الله ينعطف من الأمن في أي اتجاه: إستراتيجية الإرهاب أم انتخابات الرئاسة؟

بيروت ـ انعقدت أمس جلسة حوارية سادسة بين تيار المستقبل وحزب الله في عين التينة. وهذه أول جلسة حوارية تحصل في ظل وجود الرئيس سعد الحريري في بيروت وبعد خطابين للحريري والسيد حسن نصرالله رسما إطار الحوار وسقفه وخطوط المرحلة المقبلة. وهذا الحوار مستمر ولا تؤثر فيه مواقف كلامية و«نتعات» سياسية، ولكنه حوار من موقع الاختلاف وعلى أساس «ربط النزاع» أو «منع انفجار النزاع»، كما قال الحريري في خطابه، ومنع الفتنة السنية ـ الشيعية.

وإذا كان الحوار ركز في مرحلته الأولى على الأمن في طرابلس والبقاع وبيروت، فإن مرحلته الثانية يدور بشأنها تجاذب:

● تيار المستقبل يطرح ضرورة الانتقال إلى مرحلة البحث في الاستحقاق الرئاسي العالق، ويرى أن الوقت قد حان للشروع في التفاهم حول رئيس جديد للجمهورية. وكان الحريري واضحا في اعتبار أن ملء الشغور الرئاسي هو الهدف الثاني الأساسي للحوار، وهو بالتالي ضرورة وطنية.

● حزب الله يرى الانتقال من الملف الأمني إلى إستراتيجية مواجهة الإرهاب (طرحها الحريري وأثنى عليها نصر الله في خطابهما). أما الملف الرئاسي فإنه لا شيء للبحث والحوار بشأنه مادام الحزب على موقفه القائل بأن الكلام في هذا الملف يكون مع الجنرال ميشال عون. وكأن الحزب يحث ويشجع الحريري على محاورة عون مثلما كان الحريري نصح عون بالانفتاح على مسيحيي 14 آذار ومحاورتهم.

السيد حسن نصر الله رفع سقف التحدي من خلال تبنيه العلني لاقتراح الحريري في البيال حول بناء إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب. والحوار مهمته التفاهم حول الوسائل وموجبات هذه المواجهة للخطر الداهم الذي سيطل برأسه فور ذوبان الثلج في جبال القلمون. وإذا كان حزب الله يثني على موقف الحريري ودعوته لمحاربة الإرهاب وقيام إستراتيجية وطنية في وجهه ويكاد الحزب أن يكتفي بهذا «المقطع» من خطاب الحريري فإن هذا لا يلغي واقع أن الحريري موضوع تحت الاختبار لأن المرحلة تتطلب أفعالا لا أقوالا، وأول فعل هو التحاور حول آلية قيام إستراتيجية مواجهة الإرهاب.

وترى أوساط مطلعة في 8 آذار أن حزب الله تلقف تمسك الحريري بنهج الاعتدال وإعلانه الوقوف مع الدولة بوجه مشاريع العنف الديني والسياسي ومؤازرة الجيش وقوى الأمن لمواجهة الإرهاب والتطرف، وبالتالي فإنه في جلسات الحوار المقبلة ستكون سبل مواجهة هذا الإرهاب أولوية، وفصل الحريري بين الاتفاق على الإستراتيجية في مواجهة إسرائيل وإستراتيجية مواجهة الإرهاب، ستستدعي سؤال وفد «المستقبل» الحواري عن الترجمة الفعلية لهذه الأقوال بأفعال، إذا كان «المستقبل» جاهزا لخوض هذه المعركة.

جواب «المستقبل» على دعوة نصر الله معارضي تدخل حزب الله في سورية إلى «أن نذهب إلى سورية والعراق لمحاربة الإرهاب»، جاء في بيان كتلة المستقبل التي اجتمعت برئاسة الحريري، وأكدت على استمرار الحوار مع حزب الله، على أساس احترام تمسك الدولة بسيادتها وسلطتها الكاملة على أرضها ومؤسساتها واحتفاظها بحقها الكامل بقرار السلم والحرب من دون شريك أو منازع». وشددت الكتلة على «ضرورة انسحاب الحزب ووقف تدخله في سورية من أجل إبعاد لبنان وتجنيبه الانعكاسات السلبية لتورط الحزب في القتال إلى جانب النظام الذي يدمر بلده ويقتل شعبه، وكذلك إيقاف تورط الحزب في النزاع المستمر في العراق». وهذا يعني أن هناك فارقا وهوة بين الموقفين وبين طموح حزب الله واستعدادات المستقبل.